التوجيه النحوي في إعراب (حيث) وصرف (فعلان)

❑ د. عمر مصطفى*

ملخص:

أعتزم في هذا البحث إعادة النظر في بعض العلل التي اعتمدها النحويون في تفسير بعض الظواهر التي خالفت القياس النحوي، فقد نُقل عن بني أسد أنّهم يصرفون ما لا ينصرف فيما علتُه الوصف وزيادة الألف والنون، فيقولون:

"رأيت سكراناً"، ويؤنثون بابه بزيادة الهاء، فيقولون: "سكرانة"، ويعربون "حيث"، فيقولون: "من حيثِ لا يعلمون"، و"كان ذاك حيثَ التقينا".

وهذا البحث يعنى بإعراب حيث وصرف فعلان من الجهة النحوية الصرفية، لا من الجهة اللهجية الصرفة، للوصول إلى تذليل بعض عقبات النحو وصعابه وتخليصه من شوائبه، وتيسير بعض بحوثه التي خالفت أسس التفكير النحوي عند العرب.

التوجيه النحوي في إعراب "حيث" وصرف "فعلان"

يعدُّ الممنوع من الصرف في الأبحاث التي تحتاج إلى إعادة نظر لكونه خالف الأصل في الحركات الإعرابية، فالكلمة الممنوعة من الصرف لا تظهر عليها الكسرة على الرغم من أنّ الكسرة لا تظهر إلاّ على الأسماء، فهي من خصائصها، وكذا التنوين.

ومن ذلك ـ أيضا ـ بناء الاسم، وحقُّه الإعراب، والاسم المعرب تتغير حركة آخر حرف فيه بتغير محله في السياق، فالحركة التي تظهر عليه علامةٌ على وظيفته التي يُستدلُّ عليها بالعامل النحوي، لكن إذا

* عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة دمشق.

وجدنا اسما أُعرب عند قبيلة من القبائل العربية، وهو مبنيٌّ عند غيرها؛ فلا بدَّ من الوقوف على هذه الظاهرة لدراستها وتحليلها، لأنَّ في ذلك عوداً على الأصل، إذ الأصل في الاسم أن تظهر عليه الحركات الثلاث، وهذا ما يجري على "حيث"، فقد ظهرت عليها الحركات الثلاث في لهجة بني أسد، ونراه واضحا في هذا البحث الذي سيعالج هذه الظاهرة بهدف توضيح العلل التي كانت وراء إعراب هذا الاسم المبني لعللٍ، ساقها النحاة في مظانِّها.

ودراسة مثل هذه المسائل تفيد في إظهار المعايير التي يجب أن تكون الأساس في تيسير النحو وتخليصه من الإغراق في بحث العلل النحوية التي جعلت عدداً من الظواهر، يخرج على القاعدة الأصل من حيث الإعراب.

إعراب "حيث":

"حيثُ" من الظروف المبنية على الضم، وقد شبهها أكثر النحاة بالغايات؛ من باب "قبل، وبعد"، غير أن لبني أسد منظوراً آخر في "حيث"، فهم يعربونها مطلقاً.

قال الكسائي: "وسمعت في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة، وفي بني فقعس كلها، يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، يقولون: "من حيثِ لا يعلمون"، و"كان ذلك حيثَ التقينا"[(١)].

وتبياناً لهذه المسألة أقول:

اختلف النحاة في توجيه بناء "حيث" وسببه، فانقسموا فريقين:

الأول: نظر فيها من خلال علاقتها بما بعدها، أي من منظور نحوي ـ تركيبي.

والثاني: نظر فيها دون علاقتها بالسياق، أي من منظور صرفي.

أما الأول؛ فقد شبهها بالغايات، لذلك بنيت كما بني "قبلُ، وبعدُ"، قال ابن هشام في أثناء كلامه على "حيث": "الضم تشبيهاً بالغايات، لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة، لأن أثرها ـ وهو الجر ـ لا يظهر"[(٢)].

ولي فيما ذهب إليه ابن هشام نظر من أمرين:

---

(١) انظر الارتشاف ٢٦١/٢، وتفسير القرطبي ٣١٠/١، وحاشية العطار ٤٧، والإشارة إلى ذلك دون نسبة في اللباب ٧٨/٢، والمغني ١٧٦

(٢) المغني ١٧٦، وانظر شرح الكافية ١٠١/٢ -١٠٢، ١٠٨، وحاشية العطار ٤٧، وحاشية يس العليمي ٥٢/١

وقد قال الرضي في أثناء كلامه على الظروف: "ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالأسماء، أما حيث وإذا وإذ فإنها وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها إلا أن إضافتها ليست بظاهرة إذ لا إضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فكان المضاف إليه محذوفاً"، شرح الكافية ١٠١/٢، ١٠٢

أولهما: أنّ "حيث" أبعد ما تكون شبهاً بالغايات، خلافاً لإجماعهم، وسيأتي تفصيله.

ثانيهما: أنَّ التسليم بأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة خروج على ما لم يثبت في العربية، إذ لم يثبت أن الإضافة إلى الجمل تؤدي إلى البناء إلا في مواضع، كان صدر الجملة فيها مبنياً، وهذا لا يقاس عليه في "حيث"، ولا نظير لبناء الظروف لمجرد إضافتها إلى الجمل، وإلا؛ فالظروف المعربة تستحق البناء إذا أضيفت إلى الجمل، وهذا لا يقول به أحد.

أما الأمر الأول؛ فينجلي بمعرفة معنى الغاية التي كثر النظر فيها وفي حقيقتها، وأحسن ما جاء في ذلك ما ذهب إليه ابن يعيش ومن وافقه، قال: "إنّ غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف عليه، لأنه به يتم الكلام، وهو نهايته، فإذا قطعت عن الإضافة، وأريد معنى الإضافة، صارت هي غايات ذلك الكلام، فلذلك المعنى قيل لها "غايات"[١].

أمّا قولهم: إن بناءها بسبب قطعها عن الإضافة لفظاً وإرادتها معنى، ففيه تساهل، لأنّ القطع لا يكون سبباً للبناء، بدليل إعرابها مع القطع[٢]، والمبنيات الأخرى لا يجوز إعرابها آناً وبناؤها آناً. والغايات إنما بنيت لتنزّلها منزلة جزء الكلمة الباقي عند حذف آخرها، لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، ولذلك لا يجوز الفصل بينهما إلا بشروط تشدّدوا فيها، فعند حذف المضاف إليه لفظاً وبقائه معنى، أصبح المضاف، "وهو الظرف" جزء كلمة، حذف جزؤها الآخر، "وهو المضاف إليه"، ووسط الكلمة لا يكون إلا مبنياً باتفاق، فالبناء عند قطع الظرف، للدلالة على المحذوف.

ويقوي الرأي السابق أنهم في المنادى المرخم يذرون الحرف الأخير بعد الترخيم على بابه في البناء كما كان قبله، فيقولون: "أفاطمَ" بفتح الميم، كما قالوا: "أفاطمَة" بفتح الميم أيضاً عند إثبات المحذوف، وهذا الوجه الأعلى في الترخيم.

ولما كانت الغايات في حالة الإعراب تحرك بالفتح أو الجر، لم يبقَ للدلالة على البناء من جهة، وعلى المحذوف من جهة أخرى سوى الضم، وعليه وقع الاختيار[٣].

أما "حيث"؛ فلا تشبه الغايات، لأن المضاف إليه مذكورٌ بعدها -وهو الجملة- ويسقط الكلام إذا حذف، ولا يصح قطعها عن الإضافة، كما صح في الغايات، وبهذا يبطل كونها تشبهها، وقد تقدم الردُّ على القائل بأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة.

---

[١] شرح المفصل ٤/٨٥، وانظر اللباب ٢/٨٣، وحاشية العطار ٤٧

[٢] انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٦٥٣، وروح المعاني ٢١/٢٠

[٣] انظر حاشية العطار ٤٧

أما الفريق الثاني الذي نظر في بناء "حيث" صرفياً؛ فقد قال: إنما كان البناء لأن أصلها "حوث"، ورد في اللسان قوله: "أجمعت العرب على رفع "حيث" في كل وجهٍ، وذلك أن أصلها "حوث"، فقلبت الواو ياءً لكثرة دخول الياء على الواو، فقيل "حيثُ"، ثمّ بنيت على الضم لالتقاء الساكنين، واختير لها الضم ليشعر ذلك بأن أصلها الواو، وذلك لأن الضمة مجانسة للواو، فكأنهم أتبعوا الضم الضم"[١]. وفي هذا الكلام نظر لأمور منها:

الأول: أن العرب لم تجمع على رفع "حيث" في كل وجهٍ، لأن منهم من يفتحها في كل وجهٍ كبني يربوع وطهيّة[٢]، ومنهم من يبنيها على الكسر[٣]، ومنهم من يعربها في كل وجهٍ كبني أسد.

والثاني: أن التقاء الساكنين لا يكون سبباً للبناء، لأن الاسم يبنى إذا شابه الحرف.

والثالث: أن التعويض للدلالة على محذوف، أو موضع قلبٍ، إنما يكون قبل موضع القلب لا بعده، ففي "سعَوا" جاء الفتح قبل موضع الحذف للألف وليس بعده، ولا نظير لحركة تدل على موضع حذفٍ أو قلبٍ قبلها.

والرابع: إذا سلّمنا بأن "حيث" فرع على "حوث"، ثمّ بنيت لتدلَّ على أن أصل الياء واو، لزم من هذا أن تكون "حوث" معربة، ولا وجه لبنائها، ويردُّه المسموع من كلامهم، إذ جاءت "حوث" مبنية أيضاً، من ذلك ما نقل عن ابن عمر نقلاً عن الأسود قال: "قلت لابن عمر كيف أصنع بيدي إذا سجدت، قال ارم بهما حوثُ وقعتا"[٤]، وقول الشاعر:

وأنني حوثُ ما يشري الهوى بصري ... من حوثُ ما سلكوا أدنو فأنظور[٥]

وقول القتال الكلابي:

سقى الله حيَّاً من فزارة دارُهم ... بسّبى كراماً حوثُ أمسوا وأصبحوا[٦]

وقول رجل من طيء:

تحنُّ إلى الفردوس والشَّيرُ دونها ... وأيهاتَ عن أوطانها حوثُ حلَّتِ[٧]

---

[١] اللسان "حيث"، وانظر الكشف ٢٧٧/١

[٢] انظر اللسان "حيث".

[٣] انظر الأصول في النحو ١٤٣/٢

[٤] الكفاية في علم الرواية ١٨٢، وكتاب الإبدال ٤٨٥/٢

[٥] سر الصناعة ٦٣٠/٢

[٦] معجم البلدان ١٨٢/٣

[٧] مجالس ثعلب ٥٦٦

والصواب أن "حوثُ، حيثُ" لهجتان كانتا للعرب، لا أن إحداهما أصلٌ والثانية فرع عليها بدليل أن ثمة لهجة ثالثة في "حيث" هي "حاث" بالألف[١]، فلا يمكن تعليلها من خلال الأصول والفروع.

وخلاصة الكلام عليها أن الاسم إذا شابه الحرف بُني، ومشابهة "حيث" للحروف قوية من جهة افتقارها إلى حدثٍ بعدها يبينها، كافتقار الجار للمجرور، والافتقار ما هو إلا سبب من أسباب البناء، ولذلك بنيت الأسماء الموصولة لافتقارها إلى جملة الصلة بعدها، والقول في افتقار "حيثُ" حمل ابن كيسان إلى القول بحرفيتها، قال: "حيثُ حرف مبني على الضم، وما بعده صلةٌ له يرتفع الاسم بعده على الابتداء كقولك: قمت حيثُ زيدٌ قائمٌ"[٢].

ويقوي مشابهة "حيثُ" للأسماء الموصولة إبهامها، ولا تتعرف إلا من خلال جملة تزيل إبهامها، قال ابن الحاجب: "بني حيث لأنه موضوعٌ لمكان حدث تتضمنه الجملة فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل"[٣]، وهذا الوجه صرح به العكبري في أثناء كلامه على "حيث"، فقال: "وهي مبهمة يبينها ما بعدها ولا تكاد العرب توقع بعدها المفرد، بل تبينها بالجملة، وذلك لشدة إبهامها، وإرادة تعيينها بإضافتها إلى المعين، وذلك لأنك لو قلت: جلست حيثُ الجلوسِ أو حيثُ زيدٍ، لم يكن في ذلك إيضاحٌ تام لاحتماله، فإذا قلت: حيث جلس زيد، لم يبق فيه احتمال"[٤].

فإن قلت إنّ أغلب الظروف تفتقر إلى المضاف إليه بعدها، ثم تبقى على بابها من الإعراب، ولا تبنى، فإن الجواب أنه مما قوى بناء "حيثُ" دون غيرها أنها لا تتصرف[٥]، كما لا تتصل الضمائر بها، ولا يحذف المضاف إليه بعدها، خلافاً لأخواتها المعربة فبعدت عنها، ثم اختير لها الضم ليدل على أنها حركت بحركة ليست بأصلٍ فيها، لأنها تفتح وتكسر للإعراب[٦].

ولما لم يقع الحدث إلا في جملة، ولا تنفك الجملة عنه، كانت "حيثُ" من الظروف الواجبة الإضافة إلى الجمل[٧]، وإذا سلّمنا بأن الحدث قد يتضمنه الاسم المفرد، فقد صحت إضافتها إليه، فتقدير الحدث في نحو: "زيدٌ في الدارِ": كائن، لكنه متضمن في كلمة "زيد" نفسها، لأن اسم "زيد" يدل على وجود شخص

---

[١] انظر حاشية العطار ٤٧

[٢] اللسان "حيث".

[٣] شرح الكافية ١٠٧/٢ -١٠٨، وانظر حاشية يس العليمي ٥٢/١

[٤] اللباب ٧٨/٢

[٥] انظر اللباب ٧٩/٢ -٨٠، وكذا الارتشاف ٢٦٠/٢

[٦] انظر الكشف ٢٧٦/١

[٧] انظر أوضح المسالك ٧٨/٢

يدعى "زيداً"، كما أنك لو قلت: "خالد"، دل على وجود شخص، اسمه خالد. وهنا قد نصل إلى جواز إضافة "حيث" إلى المفرد، وعليه قول الشاعر:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيثُ لِيِّ العمائم[١]

أقول: إن إضافة "حيثُ" إلى المفرد، يوجب إعرابها، لأن الإضافة من خصائص الأسماء، والاسم من حقه الإعراب، ومما يدل على إعرابها إذا أضيفت إلى المفرد السماع عن العرب، وعليه نص ابن جني بقوله: "من أضاف حيثُ إلى المفرد أعربها"[٢]، كقول الشاعر:

أما ترى حيثَ سهيلٍ طالعا نجماً يضيء كالشهاب لامعا[٣]

ولما كانت إضافتها إلى المفرد وإلى الجملة واحدة في البناء لافتقارها إلى الحدث، كان إعرابها إذا أضيفت إلى المفرد أو الجملة واحداً، لأن الإضافة من خصائص الأسماء، وعليه كان بنو أسد في كلامهم. وهنا نذكر عجب الزجاج من سيبويه في بناء "أي" على الرغم من إضافتها، فقال: "ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يسلّم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت"[٤].

صرف فعلان:

نُقِلَ عن بني أسد أنهم يصرفون ما لا ينصرف، فيما علّته الوصف وزيادة الألف والنون، من نحو "سكران وغضبان"، فيقولون: "رأيت سكراناً" بالتنوين، ويجرونه بالكسرة، ويؤنثون بابه بالهاء، فيقولون: "سكرانة"[٥]، ولتعليل هذه الظاهرة نحررها على النحو الآتي:

قالوا: الاسم يمنع من الصرف بوجود علتين فرعيتين مختلفتين، مرجع أحدهما اللفظ، ومرجع الأخرى المعنى، أو علة تقوم مقام علتين فرعيتين[٦].

---

[١] شرح الكافية ١٠٨/٢

[٢] المغني ١٧٨

[٣] انظر المغني ١٧٨، وتمامه في شرح ابن عقيل ١٧/٣، وشرح الكافية ١٠٨/٢

[٤] المغني ١٠٨

[٥] انظر شرح المفصل ٦٧/١، وشرح الكافية ٦٠/١، والارتشاف ٤٢٨/١، وحاشية الصبان ٢٣٥/٣ وشرح التصريح على التوضيح ٢١٣/٢

[٦] انظر شرح الشذور ٤٥١، وشرح ابن عقيل ٣٠٣/٣

أما شرط الفرعية فلأن الفعل فرعٌ على الاسم في اللفظ، لأنه مشتقٌ من المصدر، والمصدر اسم، وفرعٌ عنه في المعنى لحاجته إليه، لأن الفعل يحتاج إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسماً. وعليه فإن الاسم إذا ثبتت فيه الفرعية عن غيره، فقد شابه الفعل بكونه فرعاً، فيعطى حكم الفعل في المنع من التنوين والجر[١]، قال العكبري: "الاسم يصير فرعاً بحدوث أمرٍ ثانٍ لغيره ومسبوقٍ به.[٢]".

وقد ذكر النحاة هذه الفرعيات في تسعة أمور هي:

وزن الفعل، والوصف، والتعريف، والعجمة، والجمع، والتركيب، والألف والنون الزائدتان، والعدل، والتأنيث.

أقول: وقولهم بمجمله فيه نظر من أمرين:

الأول: إذا سلمنا بأن الفرعية هي الحكم الفصل للمنع من الصرف، فإن الفرعيات تتجاوز إلى ما فوق التسعة، فثمة فرعيات لم تُعَدَّ في موانع الصرف على الرغم من كونها كذلك، كالمثنى فرع الواحد، والبدل فرع المبدل منه، والتوكيد فرع المؤكد، ومن ادعى بأن الفرعيات المعتد بها للمنع من الصرف تسعة لا غير، واستبعد المذكورة، استلزم القول برجحان الشيء دون مرجح، وهو باطل.

الثاني: قد تقدم أن الفعل فرعٌ على الاسم من جهتين مختلفتين، لكن الاسم في هذه العلل فرعٌ عن اسم آخر، ولم يشبه الفعل لا في اللفظ ولا في المعنى إلا من خلال الفرعية، وقد تقدم ردها، فكيف يعطى حكم الفعل، وقد قالوا الصفة فرع على وزن الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، والعدل فرع المعدول[٣]، وما الموصوف، والمذكر، والمعدول إلا أسماء.

يجب أن يشبه الاسم الفعل من جهتي اللفظ والمعنى لكي يعطى حكمه، وهذا لا يتأتى من خلال الفرعية، وما تعنيني هنا صيغة "فعلان" في الوصف.

اشترط في صيغة "فعلان" لكي تمنع من الصرف إحدى حالتين: العلمية، أو الوصف، مع زيادة الألف والنون في كل منهما، و"فعلان" الوصف هو موضوع المسألة.

لم يذكر النحاة علة جعل الوصف من الأمور التي تمنع من الصرف، سوى أنها فرعٌ على وزن الموصوف، كما أن الفعل فرعٌ على الاسم[٤]، ومما تقدم في الكلام على الفرعيات وردّها، نجد أن مشابهة

---

[١] انظر شرح الكافية ٣٦/١، وحاشية الصبان ٢٣١/٣

[٢] اللباب ٥٠١/١

[٣] انظر أسرار العربية ٣٠٧

[٤] انظر شرح الكافية ٣٧/١

الاسم للفعل في المعنى واضحة حال كونه وصفاً، ذلك أن الصفة بمنزلة الفعل، بدليل تعليق شبه الجملة بها، كما يمكن أن تعمل عمل الفعل إذا كانت اسم فاعل أو صفة مشبهة.

ودليل ثقل الصفة أنهم في جمع المؤنث السالم يفتحون عين الاسم، نحو "تَمَرَات"، ويسكنون النعت، نحو "سَهْلات"[١]، قال ابن يعيش: "فتحوا الاسم، وسكّنوا النعت لخفة الاسم، وثقل الصفة، لأن الصفة جاريةٌ مجرى الفعل، والفعل أثقل من الاسم، لأنه يقتضي فاعلاً، فصار كالمركب منهما، فلذلك كان أثقل من الاسم"[٢].

فإذا اجتمع مع الصفة -وهي علة معنوية - علة أخرى لفظية تدني الاسم من الشبه بالفعل، أعطي حكمه، والعلة اللفظية ما هي إلا الألف والنون في "فعلان" الوصف، المشبهتان لألفي التأنيث في نحو "حمراء" الممنوعة من الصرف، حتى قيل إنهم حملوا "فعلان" الصفة على "فعلاء" وأجروها مجراها[٣] في المنع من الصرف، والحمل في كلامهم كثير.

وقد عرض غير واحد من النحويين لأوجه الشبه بين الألف والنون وألفي التأنيث؛ بل أطلقوا على أبواب من كتبهم عنوانات تبيِّن ذلك الأمر، كقولهم: "باب الألف والنون المشبهتين لألفي التأنيث؛ أو المضارعة لألفي التأنيث"[٤]. ومنهم من احتج بأن ألفي التأنيث أصل، والألف والنون فرعٌ عليهما؛ مدعماً حجته بأدلة سماعية وأخرى قياسية[٥]. قال العكبري: "وأما الألف والنون الزائدتان فتشبهان الألف في حمراء من أوجه:

أحدها: أنهما زيدا معاً كما أنّ ألفي التأنيث كذلك.

والثاني: أن بناء الألف والنون في التذكير مخالف لبنائه في التأنيث، كمخالفة بناء مذكر حمراء لبناء مؤنثها، فالمؤنث من فعلان "فعلى".

والثالث: أن تاء التأنيث لا تدخل على "فعلان فعلى"، كما لا تدخل على حمراء.

والرابع: أنهما جاءا بعد سلامة البناء، كما جاء ألفا التأنيث بعد سلامته.

والخامس: أنهما اشتركا في ألف المد قبل الطرف الزائد"[٦].

---

[١] انظر أوضح المسالك ٢٩٢/٤

[٢] شرح المفصل ٢٨/٥

[٣] انظر سيبويه ٢١٦/٣، والمغني ٨٥٧

[٤] انظر اللمع في العربية ١٥٤

[٥] انظر سر صناعة الإعراب ٤٣٥/٢، وقول المبرد في شرح الكافية ٦٠/١

[٦] اللباب ٥٠٢/١ -٥٠٣، وشرح الكافية ٦٠/١، وحاشية الصبان ٢٣٥/٣

وبذا تبين لنا أن الألف والنون الزائدتين، قد نزلا منزلة ألفي التأنيث، فكانتا علة لفظية ثقيلة "هي التركيب"، اجتمعت مع علة معنوية "هي الوصف"، وتركيبهما مع ما دخلتا عليه كتركيب "ستة عشر"، ولما كانا بمنزلة ألفي التأنيث امتنع دخول علامة تأنيث بعدهما، إذ لا يجتمع تأنيثان في كلمة واحدة؛ بدليل أنك في المفرد المؤنث المختوم بتاء التأنيث، تحذف منه التاء عند جمعه جمع مؤنث سالماً، فتقول في جمع "مسلمة: مسلمات"، والقياس أن تقول: "مسلمتات"، فلما اجتمعت علامتا تأنيث في كلمة واحدة، حذفت الأولى منهما وهي تاء المفرد، وبقيت الثانية دليلاً عليها مع إفادة الجمع[١].

كذلك فإن مؤنث "فعلان" هو "فعلى"، كقولك: "سكران، سكرى"، إذا اعتبرت الألف والنون بمنزلة ألفي التأنيث، كي لا يجتمع تأنيثان في كلمة واحدة، وإلا حذف الأول منهما، أما إذا لم تعدهما كذلك فمؤنث سكران: سكرانة، والوجه الأول "فعلان فعلى" ممنوع من الصرف، لأن التأنيث كالتركيب الذي يجعل الاسم ثقيلاً في اللفظ ويقربه من الشبه بالفعل؛ بخلاف الثاني، وهو "فعلان فعلانة"، إذ لا التفات فيه إلى الشبه بين الألف والنون وألفي التأنيث، قال الرضي: "وهذا دليلٌ قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى، فإذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء..؛ فيجب أن يكون غير منصرف"[٢].

فمن قال بالوجه الثاني وردَّ الأول، صرف الاسم، لأنه فوّت علة لفظية كانت قد اجتمعت مع علة أخرى معنوية، فمنعتا الاسم من الصرف، فلما أُهملت إحداهما انصرف الاسم، قال أبو علي الفارسي: "باب ما لا ينصرف يراعى فيه اللفظ، فإذا زال اللفظ عن الحال التي توجب ترك الصرف، انصرف الاسم"[٣]، وهذا ما دفع بني أسد لصرف "فعلان" الصفة[٤].

وإذا ثبت أن "فعلى" هي مؤنث "فعلان" حصراً، فيمكننا القول إنَّ التأنيث بالتاء هو الأصل، والتأنيث بالألف هو الفرع؛ لأن صيغة "فعلى" هي صيغة تأنيث للصفة المشبهة باسم الفاعل المذكر، وما الصفة المشبهة باسم الفاعل إلا فرع على صيغة الفاعل الأصلية.

---

[١] انظر الإنصاف ٤٢ -٤٣، واللباب ١/١١٨

[٢] شرح الكافية ١/٦٠ -٦١

[٣] المسائل العضديات ٢٦٦ - ٢٦٧

[٤] فإن قيل: إنّ ألفي التأنيث تمنع من الصرف دون اجتماع علةٍ أخرى معهما، إذ هما بمنزلة علة قامت مقام علتين، فكيف اشترط أن يجتمع مع الألف والنون الوصف على الرغم من كونهما تشبهان ألفي التأنيث كما تقدم؟
فالجواب: قد تقدم أن ألفي التأنيث بمنزلة الأصل والألف والنون فرع، والفرع لا يحمل كل صفات الأصل، ولا يعطى كل أحكامه بل يضيق فيه، ونظير ذلك في كلامهم كثير فهناك شروط لإعمال «ما» عمل «ليس»، ولإعمال «لا» عمل «ليس» أو عمل «إنّ»، وهذه الشروط لا تتوجه في إعمال «ليس، إنّ» لأنهما أصلٌ في العمل. وانظر ذلك في شرح الكافية ١/٦٠

ولما كانت صيغة اسم الفاعل المؤنث بالتاء، نحو "كاتب: كاتبة وقاتل: قاتلة، وغاضب: غاضبة"، وكان اسم الفاعل هو الأصل كان تأنيث "فعلان: فعلى" بالألف وليس بالتاء، لأن "فعلى" فرع فرعٍ، فهي فرعٌ من جهة أنها مؤنث للصفة المشبهة "فعلان" المذكر، وفرعٌ من جهة أن الصفة المشبهة فرعٌ على صيغة اسم الفاعل، ولا مندوحة من اعتبار أن التأنيث بالألف فرعٌ على التأنيث بالتاء.

فالتأنيث بالألف صيغة مستحدثة في العربية، لأن العرب -وبني أسد على وجه الخصوص - لما أرادوا إدخال علامة تأنيث على الاسم الدال على مسمى مؤنث، لتمييزه من المذكر، اختاروا التاء في أول الأمر، فكان مؤنث "سكران: سكرانة"، والتاء دخلت لمجرد الفرق والاسم مصروف، كما صرف نحو "كاتب: كاتبة".

أما لجوء العربية فيما بعد إلى صيغة "فعلى" دون "فعلانة"؛ فالظاهر أنه لّما كان "سكران" ونحوه يتضمن كلمة واحدة مؤلفة من جزأين هما المصدر "سكر" والألف والنون" اللازمتان لبناء الصفة المشبهة، ثقل هذا الاسم، ولما أريد تأنيثه بالتاء أصبح اسماً مركباً من ثلاثة أجزاء، فلجأت العربية كعادتها إلى الخفة، باستحداث صيغة تفيد ما سبق كله مع الابتعاد عن الثقل، فكانت صيغة "فعلى".

و"سكران، سكرى" ممنوعٌ من الصرف، لأنهم حملوه على "أحمر، حمراء" من أوجه، قد مرَّ ذكرها.

أما ما ورد لغير بني أسد في صرف "فعلان" الصفة؛ فمن ذلك قول امرأة من بني عامر بن صعصعة:

عمداً أخادع نفسي عن تذكركم كما يخادع صاحي العقل سكرانا[١]

وقول شاعر آخر، وقد نقله ابن منظور عن ابن برّي:

وإن أزى مالُه لم يَأزِ نائلُه وإن أصاب غِنىً لم يُلفَ غضبانا[٢]

وقول الشاعر:

إذا رضيتْ عني كرامُ عشيرتي فلا زال غضباناً عليّ لئامها[٣]

وقول الآخر:

يا ضربةً من شقيٍّ أوردتْه لظىً فسوف يلقى بها الرحمن غضبانا[٤]

---

[١] معجم البلدان ٤/٣

[٢] اللسان "أزا".

[٣] وهو لأبي العيناء، أبجد العلوم ١٧٣/٣

[٤] الاستيعاب ١٦٨/٨

ولا يمكننا الجزم بأن ما جاء من الشعر الذي قد صرف فيه "فعلان" الصفة، إنما تعين لموافقة لهجة بني أسد، وذلك لجواز أن يكون لضرورة الشعر لا لأثر اللهجات؛ أو يكون التنوين في بعضها ألف إطلاق ليس إلا.

وقد جاء أكثر الشعر موافقاً للقياس في المنع من الصرف كقول الشاعر:

أسكرانَ كان ابن المراغةِ إذ هجا تميماً بجوف الشأم أم متساكر[1]

أما في موضوع القراءات القرآنية، فإن صيغة "فعلان" الوصف جاءت على القياس في المنع من الصرف ثلاث مرات، ولم ترد قراءة بالصرف، وهذه المواضع هي:

الأول في سورة الأنعام، وهو قوله تعالى: (كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيرانَ له أصحابٌ يدعونه إلى الهدى)[2].

والثاني في سورة الأعراف، وهو قوله تعالى: (ولما رجع موسى إلى قومه غضبانَ أسفاً)[3].

والثالث في سورة طه، وهو قوله تعالى: (فرجع موسى إلى قومه غضبانَ أسفاً)[4].

ولم يأتِ النحاة بشاهدٍ من كلام العرب يؤيد نقلهم عن بني أسد، وكل ما جاء من ذلك كان على سبيل التمثيل لا الاستشهاد، كقولهم: إن بني أسد يقولون "مررت بسكرانٍ، جاء سكرانٌ".

وأما شواهد الحديث الشريف؛ فمنها ما نقله السيوطي في الدر المنثور، قال: "أخرج ابن أبي الدنيا والبيهقي في شعب الإيمان وابن عساكر عن أبي عبد الله، قال: أراد موسى أن يفارق الخضر فقال له موسى أوصني. قال: كن نفّاعاً ولا تكن ضرّاراً، كن بشاشاً ولا تكن غضباناً"[5]، وما جاء في المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم للأصبهاني قال: "عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت فبات غضباناً عليها، لعنتها الملائكة حتى تصبح"[6].

وقد وقع لي شاهدٌ نثري لامرأة من بني أسد، جاء بخلاف ما نقل عن قومها، قال ابن السكيت في كتاب الإبدال ضمن باب الإبدال من ألفاظ مختلفة، مستشهداً لإبدال الخاء من الكاف: "حكى الفراء عن

---

[1] انظر أساس البلاغة ٢١١، والخصائص ٣٧٥/٢

[2] سورة الأنعام، الآية٧١

[3] سورة الأعراف، الآية١٥٠

[4] سورة طه، الآية٨٦

[5] الدر المنثور ٤٣٢/٥، وروح المعاني ٨/١٦

[6] المسند المستخرج على صحيح مسلم ١١٢/٤، وسنن البيهقي ٢٩٢/٧، ومسند إسحق بن راهويه للصنعاني ٢٤٢/١

امرأة من بني أسد، أنها قالت في كلامها: "جاءنا سكرانَ ملتكاً، في معنى جاءنا ملتخاً، وهو اليابس من السكر"[١]، فلو صرفت؛ لقالت: "جاءنا سكراناً" بالتنوين، فكان كلامها على القياس الغالب في المنع من الصرف، وهذا لا ينقض هذه الظاهرة، إذ يجوز أن يوجه النقض إلى نقلهم عن بني أسد.

وإذا ما عجنا على كتب الأوائل ونقولهم، نرى أنهم مثلوا لصرف "فعلان" الصفة بكلمة "سكران"، ثم قاسوا على باقي الباب كغضبان، وحيران، وهو أمر لافتٌ للنظر؛ فإذا كان بنو أسد صرفوا "سكران" دون غيرها من أخواتها، ثم جاء النحاة واللغويون فاجتهدوا في بقية الباب، فإن المسألة تتوجه بأن العرب قد استغنوا بالصفة المشبهة "سكران" عن اسم الفاعل "ساكر"، فبات حكمها في الصرف كحكمه نحو"كاتب، كاتبة"، ومن منعه من الصرف فقد جاء به على الأصل في المنع.

وقد تتبعت ورود لفظة "ساكر" في كتب التفسير، واللغة، والنحو، فرأيت أنهم استخدموا للدلالة على من شرب خمراً كلمة "سكران"، ولم يستخدموا "ساكر". أما لفظة "ساكر" فلم ترد إلا في أربعة مواضع، جاءت في أغلبها للدلالة على معنى الهدوء والسكون، لا الحالة المعروفة بالسكر، والمواضع المشار إليها هي كالآتي:

الأول: في كتاب مجمل اللغة لابن فارس، قال: "والساكرة الليلة الساكنة... منه سكرت الريح إذا سكنت"[٢].

الثاني: في أساس البلاغة للزمخشري، قال: "وسَكَرت الريح وسَكِرت: سكنت، وريحٌ ساكرة، وليلةٌ ساكرة: ساكنة الريح، وماءٌ ساكر: دائم لا يجري"[٣].

الثالث: كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة لابن مالك، قال في باب السكون: "ساكر، وساجن، وهادئ"[٤].

الرابع: كتاب حجة القراءات لابن زنجلة، قال: "واعلم أن السكر داخلٌ على الإنسان كالمرض والهلاك، فقالوا سكرى مثل هلكى، قال الفراء: فكأن واحدهم سَكِر مثل زَمِن، أو ساكر مثل هالك"[٥].

---

[١] القلب والإبدال لابن السكيت، ضمن كتاب «الكنز اللغوي في اللسن العربي» ٦٥

[٢] مجمل اللغة ٤٦٨

[٣] أساس البلاغة ٢١٦

[٤] الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة ٢٠٤

[٥] حجة القراءات لعبد الرحمن بن زنجلة.

ولم ترد كلمة ساكر في غير هذه المواضع، فهل يمكن القول: إنهم استغنوا بسكران عن ساكر، فأخذت حكمها في الصرف، ونظيره أن العرب استغنت بـ"ترك" عن "وذر" و"وَدَعَ[1]"، وإن وردت "ودع" في قراءة (ما وَدَعَكَ ربك وما قلى)[2]، فهي شاذة قليلة، ولا يقاس عليها، وكذا "ساكر".

وخلاصة الكلام على "فعلان" الوصف أن الفرعية ليست الحكم في المنع من الصرف، إنما الحكم هو شبه الاسم للفعل، فهو عندما شابه الفعل من جهتين -الأولى كونه وصفاً والصفة بمنزلة الفعل لثقلها، والثانية شبه الألف والنون لألفي التأنيث مما يعني التركيب؛ والفعل ثقيلٌ ومركب - مُنع من الصرف، أما بنو أسد فصرفوه، لأنهم لم يلتفتوا إلى الشبه بين الألف والنون وألفي التأنيث، ولاسيما أن التأنيث بالتاء هو الأصل، والتأنيث بالألف هو الفرع؛ أما التأنيث بالألف فهو صيغة مستحدثة في العربية.

---

[1] انظر الإنصاف ٤٨٥

[2] سورة الضحى، الآية٣، وانظر المحتسب ٤٣٢/٢

فهرس المصادر والمراجع:

- أبجد العلوم والوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، لصديق بن حسن القنوجي، تحقيق عبد الجبار زكّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
- الإبدال، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٠هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النّماس، المكتبة الأزهرية، مصر، ١٤١٧هـ.
- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.
- الاستيعاب، ليوسف بن عبد الله بن محمد عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ.
- الأصول في النحو، لابن السراج، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار التفسير، مطبعة إسماعيليان، قم، ط٣، ١٤١٦هـ.
- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، لابن مالك، تحقيق محمد حسن عواد، دار الجيل، بيروت ط١، ١٤١١هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر.
- تفسير القرطبي، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٨٨٧م.
- حاشية العطار على شرح الأزهرية في علم النحو، المكتبة التجارية، مصر.
- حاشية يس العليمي على شرح التصريح على التوضيح، المكتبة التجارية.

- حجة القراءات، لعبد الرحمن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النّجار، عالم الكتب، بيروت.
- الدر المنثور، للسيوطي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
- سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، المكتبة التجارية، مصر.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة دار الهجرة، قم، ط٣، ١٤١٤هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق البقاعي.
- شرح الكافية، للرضي، الشركة الصحافية العثمانية، استانبول.
- شرح المفصل، لابن يعيش ، طُبع في إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.
- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- الكنز اللغوي في اللسن العربي، نقلاً عن نسخ قديمة، سعى في نشره وتعليق حواشيه د.أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٣م، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد، (وضمنه كتاب القلب والإبدال لابن السكيت).
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف.

- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- مختار الصحاح، للرازي، تحقيق عبد الرحيم محمود، مكتبة لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.
- المسائل العضديات، للفارسي، تحقيق شيخ الراشد، إحياء التراث العربي، ١٩٨٦م.
- مسند إسحق بن راهويه، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، للأصبهاني، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي ،دار الفكر، بيروت.
-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق.

❑❑